سياسة خصوصية البيانات والإفصاح عن المعلومات الأساسية

مؤسسة صندوق موظفي سابك الخيري (بر)

مؤسسة أهلية معتمدة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

الإصدار الثاني

والمعتمدة بقرار مجلس الأمناء رقم 35-2025 بتاريخ 09 يوليو 2025م

حقوق الملكية:

أعدت هذه السياسة للاستخدام الخاص بمؤسسة صندوق موظفي سابك الخيري (بر)، ولا يجوز نقل أو نشر أو الاستفادة من هذه السياسة أو إيصالها بأسلوب مباشر أو غير مباشر إلى الجمهور أو استخراج نسخ أو صور منها أو من أي جزء من أجزائها يمكن قراءتها أو رؤيتها أو سماعها أو أدائها دون موافقة صريحة (خطية) من مجلس أمناء مؤسسة صندوق موظفي سابك الخيري (بر).

المادة الأولى: تمهيد

تولي المؤسسة أهمية قصوى للبيانات الشخصية سواء كانت للمستفيدين بوجه خاص أو العاملين أو أصحاب المصالح الآخرين وتحرص على التعامل معها وفقًا للسياسات والإجراءات الداخلية للمؤسسة وتطبيق المعايير المتعارف عليها في مجال حفظ البيانات وبما لا يتعارض مع القوانين ذات العلاقة، وتحتفظ بها داخل المؤسسة بهدف الالتزام بالقوانين والأنظمة، وتتعامل بجدية مع أي بلاغ يتعلق بإساءة استخدام البيانات الشخصية، أو أي خرق يتعلق بالبيانات الشخصية لأصحاب المصالح بشكل عام وبوجه خاص البيانات الشخصية للمستفيدين، وتلزم المؤسسة من جانبها جميع العاملين التوقيع على نموذج التزام العاملين - مرفق رقم 1 - بما فيهم أعضاء مجلس الأمناء وأعضاء اللجان والعاملين والمتطوعين وبذل الحرص والعناية والاهتمام لحماية البيانات الشخصية، وذلك بما يحول دون الحصول عليها واستغلالها وإساءة استخدامها والإفصاح عنها لغير المصرح لهم.

المادة الثانية: التعريفات

يُقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة لها أدناه حيثما وردت، ما لم يقض سياق النص خلاف ذلك:

المؤسسة: مؤسسة صندوق موظفي سابك الخيري -بر.

المجلس/ مجلس الأمناء: مجلس أمناء مؤسسة صندوق موظفي سابك الخيري -بر.

البيانات/ البيانات الشخصية: هي المعلومات الشخصية التي تطلع عليها المؤسسة مع جميع المتعاملين معها، مثل: الاسم الرباعي، رقم الهوية/الإقامة، عنوان البريد الالكتروني.

المستفيدين/ المستفيد/ المستفيد الاعتباري: هم من يتم دعمهم من المؤسسة ضمن برامج الدعم في لائحة المنح والعطاء للمؤسسة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أم أشخاص اعتباريين كالجمعيات الخيرية.

المادة الثالثة: مسؤولية المؤسسة تجاه سرية المعلومات

1. الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمحافظة على الخصوصية وسرية المعلومات التي تنطوي على ضوابط تنظيم البيانات الخاصة والمعلومات الشخصية.

2. جمع البيانات الشخصية ومعالجتها واستخدامها وذلك لأغراض العمل المشروعة فقط، قبل تأسيس أو تحديث أي نظام أو منظومة لجمع المعلومات الشخصية أو استخدامها أو إفشائها / الإفصاح عنها أو نقلها، والتأكد من الالتزام بجميع الشروط والمتطلبات القانونية والنظامية المتعلقة بالتعامل مع البيانات الشخصية. وفي حالة عدم التأكد يجب التماس النصح والتوجيه من مجلس الأمناء أو من يوكل إليه المجلس هذه المهمة.
3. حصر عملية الحصول على البيانات الشخصية والدخول إليها على من هم في حاجة إليها لأغراض العمل المشروعة.
4. توخي الحرص والحيطة والحذر لمنع غير المصرح لهم من الوصول إلى البيانات الشخصية والوصول إليها أثناء معالجتها ومنع الضياع المفاجئ أو التلف غير المقصود للبيانات الشخصية.
5. إخطار أمين المجلس ومسؤول الحوكمة في حالة اكتشاف استخدام بيانات شخصية على نحو يتعارض مع هذه السياسة أو في حالة اكتشاف أن الحماية الأمنية للنظام الذي يحتوي على البيانات الشخصية قد تعرضت أو تتعرض لما يهددها أو يؤثر فيها.
6. عدم إفشاء أو إساءة استخدام أي بيانات أو معلومات المؤسسة الداخلية بما في ذلك بيانات ومعلومات المستفيدين - للمصلحة الشخصية أو مصلحة الغير- والمحافظة على هذه البيانات والمعلومات من التسرب والتعامل معها وفقا للقوانين والأنظمة وفي حدود حاجة العمل.

المادة الرابعة: مخاطر حماية البيانات الشخصية

ينبغي على كل صاحب مصلحة بما فيهم المستفيدين الحاليين أو المحتملين أن يدرسوا بعناية عوامل المخاطر المحددة أدناه، علمًا بأن هذه المخاطر لا تشمل جميع المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة فيما يخص حماية البيانات الشخصية، بل إنه من الممكن وجود مخاطر إضافية ليست معلومة للمؤسسة في الوقت الحالي، أو قد تعتبرها المؤسسة غير جوهرية من الممكن أن تؤثر تأثيرا جوهريا على حماية بياناتهم لدى المؤسسة، ومن ضمن المخاطر -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

- عدم كفاءة الضوابط الأمنية المطبَّقة على البيانات الشخصية مثل الضوابط المتعلقة بالبريد الالكتروني أو الطرق الأخرى لتوزيع المعلومات الشخصية لمن لا يعنيه أمر الاطلاع عليها أو ترك المطبوعات المشتملة على بيانات شخصية في أماكن العمل المفتوحة أو حفظ وتخزين البيانات الشخصية على جهاز خادم (سيرفر) يمكن الوصول إليه والدخول عليه من قبل أشخاص لا تقتضي أي ضرورة اطلاعهم على البيانات أو على حاسوب محمول أو إحدى وسائط التخزين

المحمولة والتي تكون غير محمية، وتحرص المؤسسة على اتباع أعلى المعايير في جمع وحفظ والتعامل مع البيانات الشخصية ولكن هذا لا يعني عدم حدوث أي خرق لمعايير المؤسسة المطبقة مما قد يؤدي إلى إساءة استخدام البيانات الشخصية من قبل الغير.

- قد تقوم المؤسسة بمشاركة بعض أو كل البيانات الشخصية مع أطراف ترتبط بها المؤسسة وذلك لخدمة المستفيد أو صاحب المصلحة بصورة أكثر فاعلية كالجهات الحكومية أو الموردين والمستفيد الاعتباري المرخص له بالعمل الخيري وقد لا يكون لدى هذه الأطراف ما يكفي من تدابير الحماية الأمنية والقيود المفروضة على استخدام البيانات الشخصية وتختلف عن الطرق المستخدمة لدى المؤسسة، مما قد يؤدي إلى إساءة استخدام البيانات الشخصية.
- تحتفظ المؤسسة بالحق في كل الأوقات في كشف أي معلومات للجهات المختصة، عندما يكون ذلك ضروريًا للالتزام بأي قانون أو نظام أو طلب حكومي.

وللحد من هذه المخاطر يجب على أصحاب المصالح بمن فيهم المستفيدين الإبلاغ الفوري عبر القنوات الرسمية في موقع المؤسسة الإلكتروني عن أي مخالفات قائمة أو وشيكة أو محتملة.

المادة الخامسة: مراجعة السياسة

تخضع هذه السياسة للمراجعة حسب الحاجة بغرض تطويرها وتحديثها بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة ووفق ما يراه المجلس، ولا يتم تعديل السياسة إلا بموافقة من مجلس الأمناء.

مرفق رقم 1

إقراربالالتزام بالميثاق الأخلاقي للعاملين وتنظيم العلاقة مع المستفيدين وسياسة تعارض المصالح

الصادرة عن مؤسسة صندوق موظفي (سابك) الخيري - بر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

بصفتي ..... في مؤسسة صندوق موظفي (سابك) الخيري - بر (المؤسسة) مبتغياً في ذلك الأجر من الله والرغبة في خدمة الوطن ونفع المجتمع، عليه أقر بأنني اطلعت على الميثاق الأخلاقي للعاملين وتنظيم العلاقة مع المستفيدين وسياسة تعارض المصالح وأخذت علماً بمحتواها، وأتعهد بالالتزام بهما وعلى البنود التالية:

1. التقيد بأنظمة المملكة العربية السعودية ولوائحها بما في ذلك أنظمة القطاع الغير الربحي والعمل بها.
2. التعامل مع جميع العاملين وأصحاب العلاقة من مسؤولين ومديرين ومشرفين ومستفيدين وعملاء وشركاء بكل صدق وشفافية والتزام.
3. بذل الوقت والجهد لأداء عملي او المهام الموكلة إلى بمهنية وكفاءة وإتقان.
4. التعاون مع العاملين في المؤسسة في كل ما يخدم العمل وأهدافه.
5. الامتناع عن أي سلوك من شأنه إلحاق الضرر بالمؤسسة أو أصحاب المصالح بما فيهم المستفيدين، مع التنزه عن أي تصرف يؤثر سلباً على الذمة المالية والأداء المهني.
6. إبلاغ المؤسسة بأي حالات تعارض مصالح بما في ذلك وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب المؤسسة، أو الاستفادة - بشكل مباشر أو غير مباشر- من أي من أصول المؤسسة أو معلوماتها أو الفرص الاستثمارية المعروضة عليها.
7. المحافظة على سرية المعلومات للمؤسسة وأصحاب المصالح بمن فيهم المستفيدين، وعدم استغلالها أو إساءة استخدامها.

كما أتعهد بإبلاغ المؤسسة عن أي مستجدات قد تطرأ مستقبلًا تخالف الميثاق الأخلاقي للعاملين وتنظيم العلاقة مع المستفيدين وسياسة تعارض المصالح وما ذكر أعلاه.